

خارج الفقہ

۱۰۳ ۱۱-۳-۹۴ القول فی الوصیة بالحج

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

يَعِدُّهُمْ وَ يُمَنِّيهِمْ

• يَعِدُّهُمْ وَ يُمَنِّيهِمْ وَ مَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (١٢٠)

•

•

يجوز النيابة عن الميت في الطواف الاستحبابي

- مسألة ١٤ يجوز النيابة عن الميت في الطواف الاستحبابي، و كذا عن الحي إذا كان غائبا عن مكة أو حاضرا و معذورا عنه، و أما مع حضوره و عدم عذره فلا تجوز،
- و أما سائر الأفعال فاستحبابها مستقلا و جواز النيابة فيها غير معلوم حتى السعي، و إن يظهر من بعض الروايات استحبابه.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- مسألة ١٥ لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام و علم أو ظن أن الورثة لا يؤدون عنه إن ردها إليهم و جب عليه أن يحج بها عنه،
- و إن زادت عن أجره الحج ردّ الزيادة إليهم،
- و الأحوط الاستئذان من الحاكم مع الإمكان،
- و الظاهر عدم الاختصاص بما إذا لم يكن للورثة شيء،
- و كذا عدم الاختصاص بحج الودعي بنفسه،

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و في إلحاق غير حجة الإسلام بها من أقسام الحج الواجب أو سائر الواجبات مثل الزكاة و نحوها إشكال،
- و كذا في إلحاق غير الوديعة كالعين المستأجرة و العارية و نحوهما، فالأحوط إرجاع الأمر إلى الحاكم و عدم استبداده به،
- و كذا الحال لو كان الوارث منكراً أو ممتنعاً و أمكن إثباته عند الحاكم أو أمكن إجباره، فيرجع في الجميع إلى الحاكم و لا يستبد به.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- ١٧ مسألة لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام. و علم أو ظن أن الورثة لا يؤدون عنه إن ردها إليهم جاز بل و جب عليه أن يحج بها عنه و إن زادت عن أجره الحج رد الزيادة إليهم لصحيحة يريد: عن رجل استودعني مالا فهلك و ليس لو ارثه شيء و لم يحج حجة الإسلام قال ع حج عنه و ما فضل فأعطهم و هي و إن كانت مطلقة إلا أن الأصحاب قيدوها بما إذا علم أو ظن بعدم تأديتهم لو دفعها إليهم و مقتضى إطلاقها عدم الحاجة إلى الاستئذان من الحاكم الشرعي

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و دعوى أن ذلك للإذن من الإمام ع كما ترى لأن الظاهر من كلام الإمام ع بيان الحكم الشرعي ففي مورد الصحيحة لا حاجة إلى الإذن من الحاكم
- و الظاهر عدم الاختصاص بما إذا لم يكن للورثة شيء
- و كذا عدم الاختصاص بحج الودعي بنفسه لانفهام الأعم من ذلك منها

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و هل يلحق بحجة الإسلام غيرها من أقسام الحج الواجب أو غير الحج من سائر ما يجب عليه مثل الخمس و الزكاة و المظالم و الكفارات و الدين أو لا و كذا هل يلحق بالوديعة غيرها مثل العارية و العين المستأجرة و المغصوبة و الدين في ذمته أو لا وجهان
- قد يقال بالثاني لأن الحكم على خلاف القاعدة إذا قلنا إن التركة مع الدين تنتقل إلى الوارث و إن كانوا مكلفين بأداء الدين و محجورين عن التصرف قبله بل و كذا على القول ببقائها معه على حكم مال الميت لأن أمر الوفاء إليهم فلعلهم أرادوا الوفاء من غير هذا المال أو أرادوا أن يباشروا العمل الذي على الميت بأنفسهم

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و الأقوى مع العلم بأن الورثة لا يؤدون بل مع الظن القوي أيضا جواز الصرف فيما عليه لا لما ذكره في المستند من أن وفاء ما على الميت من الدين أو نحوه واجب كفاي على كل من قدر على ذلك و أولوية الورثة بالتركة إنما هي ما دامت موجودة و أما إذا بادر أحد إلى صرف المال فيما عليه لا يبقى مال حتى تكون الورثة أولى به إذ هذه الدعوى فاسدة جدا بل لإمكان فهم المثال من الصحيحة أو دعوى تنقيح المناط - أو أن المال إذا كان بحكم مال الميت فيجب صرفه عليه و لا يجوز دفعه إلى من لا يصرفه عليه بل و كذا على القول بالانتقال إلى الورثة حيث إنه يجب صرفه في دينه فمن باب الحسبة يجب على من عنده صرفه عليه و يضمن لو دفعه إلى الوارث لتفويته على الميت

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- نعم يجب الاستيذان من الحاكم لأنه ولى من لا ولى له و يكفى الإذن الإجمالى فلا يحتاج إلى إثبات وجوب ذلك الواجب عليه كما قد يتخيل نعم لو لم يعلم و لم يظن عدم تأدية الوارث لا يجب الدفع إليه بل لو كان الوارث منكراً أو ممتنعاً و أمكن إثبات ذلك عند الحاكم أو أمكن إجباره عليه لم يجز لمن عنده أن يصرفه بنفسه

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (مسألة ١٧): لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام و علم أو ظن (١) أن الورثة لا يؤدّون عنه إن ردّها إليهم، جاز بل و جب عليه أن يحجّ بها عنه، و إن زادت عن اجرة الحجّ ردّ الزيادة إليهم

- (١) بل و مع احتمالها أيضاً. (الخوئي).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- لصحيفة بريد (٢) عن رجل استودعني مالا فهلك و ليس لوارثه شيء و لم يحجّ حجة الإسلام، قال (عليه السلام) حجّ عنه و ما فضل فأعطيهم. و هي و إن كانت مطلقة إلا أن الأصحاب قيّدوها بما إذا علم أو ظن بعدم تأديتهم (٣) لو دفعها إليهم،
- (٢) في كون هذه الرواية صحيحة إشكالاً بكلا السندين لا احتمال كون سويد القلاء غير سويد بن مسلم القلاء الذي وثقه جمع لكنها معمول بها فالسند مجبور على فرض ضعفه بل المظنون اتحادهما. (الإمام الخميني).
- (٣) هذا إذا كان الظنّ معتبراً شرعاً و إلاّ وجب التسليم إلى الورثة. (الكلبي يگاني).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و مقتضى إطلاقها عدم الحاجة إلى الاستئذان من الحاكم الشرعي (٤)، و دعوى أن ذلك للإذن من الإمام (عليه السلام) كما ترى، لأن الظاهر من كلام الإمام (عليه السلام) بيان الحكم الشرعيّ، ففي مورد الصحيحة لا حاجة إلى الإذن من الحاكم (٥)،
- (٤) الأحوط بل الأقوى لزوم الاستئذان. (كاشف الغطاء).
- (٥) الأحوط الاستئذان منه مع الإمكان (الإمام الخميني).
- بل يجب الاستئذان. (الكلبي يگانی).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و الظاهر عدم الاختصاص بما إذا لم يكن للورثة شيء، و كذا عدم الاختصاص بحجّ الودعيّ بنفسه لانفهام الأعمّ من ذلك منها، و هل يلحق بحجّة الإسلام غيرها (٦) من أقسام الحجّ الواجب أو غير الحجّ من سائر ما يجب عليه مثل الخمس و الزكاة و المظالم و الكفّارات و الدين أو لا؟ و كذا هل يلحق بالوديعة غيرها (١) مثل العارية و العين المستأجرة و المغصوبة و الدين في ذمّته أو لا؟ وجهان،
- (٦) الظاهر عدم إلحاق سائر أقسام الحجّ و كذا الكفّارات. (الخوئي).
- (١) الظاهر هو الإلحاق. (الخوئي).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- قد يقال بالثاني، لأنَّ الحكم على خلاف القاعدة إذا قلنا: إنَّ التركة مع الدين تنتقل إلى الوارث و إن كانوا مكلفين بأداء الدين، و محجورين عن التصرف قبله، بل و كذا على القول ببقائها معه على حكم مال الميت لأنَّ أمر الوفاء إليهم، فلعلهم أرادوا الوفاء من غير هذا المال، أو أرادوا أن يباشروا العمل الذي على الميت بأنفسهم،

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و الأقوى (٢) مع العلم بأنّ الورثة لا يؤدّون بل مع الظنّ (٣) القوىّ أيضاً جواز الصرف فيما عليه، لا لما ذكره في المستند من أن وفاء ما على الميت من الدين أو نحوه واجب كفايً على كل من قدر على ذلك، و أولوية الورثة بالتركة إنما هي ما دامت موجودة، و أمّا إذا بادر أحد إلى صرف المال فيما عليه لا يبقى مال حتى تكون الورثة أولى به، إذ هذه الدعوى فاسدة جداً،
- (٢) الإلحاق محلّ إشكال فالأحوط إرجاع الأمر إلى الحاكم و عدم استبداده به و كذا الحال في صورة الإنكار و الامتناع. (الامام الخميني).
- (٣) المعبر شرعاً كما مرّ. (الكلبايگاني).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- بل لإمكان فهم المثال من الصحيحة، أو دعوى تنقيح المناط، أو أن المال إذا كان بحكم مال الميِّت (٤) فيجب صرفه عليه،
- (٤) هذا الوجه هو المتعين. (الكلبياني).
- هذا الوجه هو الصحيح لكنه يختص بما إذا كان الميِّت لا يملك مالاً آخر يفى بأجرة الحج فإنه مع الملك لا يتعين صرف خصوص ما عند الودعي و نحوه في الدين بل الواجب صرف الجامع بينه و بين مال آخر و الباقي في ملك الميِّت حينئذ هو الكلي و أمّا شخص المال فهو للوارث فيجرب فيه ما يجرب في الوجه الآخر ثم إنه في فرض وجوب الصرف في الدين و نحوه و عدم جواز دفعه إلى الوارث لم تثبت ولاية لمن عنده المال على الصرف فلا بدّ من الاستجاسة من الحاكم الشرعي. (الخوئي).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و لا يجوز دفعه إلي من لا يصرفه عليه، بل و كذا على القول بالانتقال إلى الورثة، حيث إنه يجب صرفه في دينه، فمن باب الحسبة يجب (١) على من عنده صرفه عليه، و يضمن (٢) لو دفعه إلى الوارث لتفويته على الميِّت؛
- (١) وجوب الصرف متوجّه إلى الوارث فقط فكيف يكون ذلك من باب الحسبة. (الخوئي).
- (٢) لا وجه للضمان بعد ما لم يكن المال ملكاً للميِّت. (الخوئي).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- نعم يجب الاستيدان من الحاكم (٣) لأنه وليّ من لا وليّ له، و يكفي الإذن الإجمالي (٤)، فلا يحتاج إلى إثبات وجوب ذلك الواجب عليه (٥)، كما قد يتخيّل،
- (٣) الأقوى عدم الوجوب. (الشيرازي).
- (٤) كما إذا استأذن منه بأنه إذا كان عندي مال لأحد عليه حجّ فتوفي و أدرى أنّ الورثة لا يؤدّون هل أصرفه في الحجّ أم لا فأذن له. (الأصفهاني).
- (٥) يعني عند الحاكم. (الأصفهاني).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- نعم لو لم يعلم و لم يظنّ عدم تأدية الوارث لا يجب الدفع إليه، بل لو كان الوارث منكراً (٦) أو ممتنعاً و أمكن إثبات ذلك عند الحاكم أو أمكن إجباره عليه لم يجز لمن عنده أن يصرفه بنفسه.
- (٦) سقوط أولوية الوارث بسبب امتناعه لا يخلو من قرب و كذا إذا كان إنكاره لتضييع حقّ الميّت مع العلم به. (البروجردى).

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- «٢» ١٣ باب أن من أودع مالا فمات صاحبه و عليه حجة الإسلام و خاف من الورثة أن لا يؤدوها فعلى من عنده المال أن يحج منه و يرد الباقي على الورثة
- ١٤٥٧٩ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالًا وَ هَلَكَ - وَ لَيْسَ لَوْلَدِهِ شَيْءٌ وَ لَمْ يَحُجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ - قَالَ حُجَّ عَنْهُ وَ مَا فَضَلَ فَأَعْطَاهُمْ.
- (٣) - الكافي ٤ - ٣٠٦ - ٦.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ عَنِ أَيُّوبَ عَنِ حَرِيزٍ عَنِ بُرَيْدٍ «٤»
- (٤) - التهذيب ٥ - ٤١٦ - ١٤٤٨.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- وَ رَوَاهُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ بُرَيْدٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - فَإِنْ فَضَلَ «٥» شَيْءٌ فَأَعْطَهُمْ «٦»
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ حُرٍّ عَنْ بُرَيْدٍ مِثْلَهُ «٧»
- (٥) - في نسخة زيادة - منه (هامش المخطوط).
- (٦) - التهذيب ٥ - ٤٦٠ - ١٥٩٨.
- (٧) - الفقيه ٢ - ٤٤٥ - ٢٩٣٠.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عُمُومًا «١» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٢».

(١) - تقدم في الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحج. (٢) - يأتي ما يدل على إخراج الحج من جميع المال إذا أوصى به، و في الأبواب ٤٠، ٤١، ٤٢ من أبواب الوصايا.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- مسألة ٧٤:
- لو كان عنده وديعة و مات صاحبها و عليه حجة الإسلام و عرف أن الورثة لا يؤدّون الحجة عنه، فليستأجر من يحجّ عنه، و ليدفع الوديعة في الإجارة بأجرة المثل، لأنّه مال خارج عن الورثة، و يجب صرفه في الحجّ، فليصرف فيه.
- و لما رواه بريد العجلي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل استودعني مالا فهلك و ليس لولده شيء و لم يحجّ حجة الإسلام، قال: «حجّ عنه، و ما فضل فأعطهم» «١».

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- إذا ثبت هذا، فإنما يسوغ له ذلك بشروط:
- أ- علمه بأن الورثة لا يحجّون عنه إذا دفع المال إليهم.
- ب- أمن الضرر، فلو خاف على نفسه أو ماله، لم يجز له ذلك.
- ج- أن لا يتمكن من الحاكم، فإن تمكن منه بأن يشهد له عدلان عنده بذلك أو بغير ذلك من الأسباب بثبوت الحج في ذمته و امتناع الورثة من الاستتجار، لم يجز له الاستقلال به، و لو عجز عن إثبات ذلك عند الحاكم، جاز له الاستبداد بالاستتجار.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- قال طاب ثراه: لو حصل بيد إنسان مال لميت و عليه حجة مستقرة و علم أن الورثة لا يؤدون، جاز أن يقطع قدر اجرة الحجّ.
- أقول: الأصل في هذه المسألة صحيحة بريد بن معاوية العجلي عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن رجل استودعني مالا، فهلك و ليس لولده شيء و لم يحج حجة الإسلام؟ قال: حج عنه و ما فضل فأعطهم «١».
- (١) الكافي: ج ٤ كتاب الحجّ باب الرجل يموت ضرورة أو يوصى بالحج ص ٣٠٦ الحديث ٦.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- إذا عرفت هذا، فإنما يجوز بشروط:
- (أ) علمه أن الورثة لا يؤدون، و يكفي في هذا العلم غالب الظن.
- (ب) أمنه من توجه الضرر عليه أو على غيره.
- (ج) أن لا يتمكن من الحاكم.
- فإن تمكن من الحاكم، بأن يشهد له عدلان بذلك، أو غير ذلك من الأسباب، بثبوت الحج في ذمته و امتناع الورثة من الاستيجار، فلا يستقل بالاستيجار من دون الشرط.
- فروع (أ) ذهب بعض إلى وجوب استيذان الحاكم، و أطلق الباقر.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (ب) لو تعدّد الودعيّ و علم بعض ببعض، توزّعوا الأجرة، مع احتمال جعله فرض كفاية.
- (ج) الاستيجار هنا من بلد الميت، أو من أقرب الأماكن كغيره.
- (د) يجوز أن يحج بنفسه، و هو ظاهر الرواية، و يجوز الاستيجار و الجعالة، و هي أولى إن اتفقت.
- (هـ) لو حج بنفسه، الظاهر أنه يأخذ أجرة المثل، لحصول الاذن من الشرع على عمل لم يتبرع به، فيستدعى الرجوع بقيمته، و هي أجرة مثله.
- و الأحوط الرجوع بأقل الأمرين من اجرة المثل و من المؤنة.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (و) لو لم يعلم الجماعة بعضهم ببعض، و حجّوا، قدّم السابق بالإحرام، و هل يغرم الباكون مع الاجتهاد؟ تردّد الشهيد [١] و جزم به فخر المحققين [٢] لأنه مال الغير و قد تصرف فيه بغير إذنه.
- و الأقوى عدم الضمان إن كان بإذن الحاكم، و الأضمن، و حينئذ هل يضمن الحاكم للورثة في بيت المال؟ يحتمله قويا، لظهور الخطأ، و عدمه للأصل:
- و لو اتفق إحرامهم دفعة، سقط عن كل واحد منهم ما يختصه من الأجرة الموزعة.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و لو علموا بعد الإحرام أقرع بينهم و تحلل من لم تخرجه القرعة، فإن كان هو الودعي فلا شيء له عن العمل السابق. و ان كان نائبا عنه، فان كان على وجه الجعالة، فلا شيء، لأن المانع شرعي، و يحتمل استحقاقه لتحقيق العذر من جهة الجاعل و كونه لمصلحته، فهو كرجوعه، و إن كان على وجه الأجرة استحق عليه بنسبة ما عمل قطعا، و هل يضمنه الودعي؟ أو يكون من التركة؟ الأقرب الأول، لبراءة الميت بغير حجة.
- (ز) هل يطرد الحكم في غير حجة الإسلام، كالمندورة، و كالعمره؟ الظاهر ذلك قال الشهيد: بل و في قضاء الدين [٣].
- (ح) هل يطرد الحكم في غير الوديعة كالمضاربة، و الدين، و فاضل الرهن، و الأمانة الشرعية؟ قال الشهيد: نعم [٤]، و في الغصب، و منع فخر المحققين دخول

- [١] الدروس: كتاب الحجّ ص ٩٠ فروع قال: لو تعدّد الودعي توازعا الأجرة الى أن قال: و لو حجّوا جميعا قدم السابق و لا غرم على الباقيين مع الاجتهاد على تردد.
- [٢] لم أعثر على فتواه و في القواعد في شرائط النيابة ما لفظه (الخامسة) للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجة واجبة اقتطاع الأجرة و يستأجر مع علمه بمنع الوارث و لم يعلق عليه فخر المحققين شيئا نفيا أو إثباتا.
- [٣] الدروس: كتاب الحجّ ص ٩٠ فروع، قال: الرابع الظاهر أطراد الحكم الى قوله: بل و في قضاء الدين، و قال أيضا: و طردوا الحكم في غير الوديعة كالدين و الغصب و الأمانة الشرعية.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- [٤] الدروس: كتاب الحجّ ص ٩٠ فروع، قال: الرابع الظاهر اطراد الحكم الى قوله: بل و في قضاء الدين، و قال أيضا: و طردوا الحكم في غير الوديعة كالدين و الغصب و الأمانة الشرعية. الغاصب [١] و عبارة المصنف في النافع يعطى العموم «١».
- و الاولى اشتراط التوبة في الغاصب على القول بدخوله.
- (ط) هل هذا الأمر للمستودع على سبيل الوجوب أو لا؟ الأقرب الأوّل، لأنّه الأصل في إطلاق الأمر، أو من باب الحسبة، فلو لم يفعل و سلّم إلى الورثة فلم يحجوا عنه ضمن.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (ى) لو غلب على ظنه انهم يخرجون، فسلم إليهم فلم يخرجوا لم يضمن، لأنه مخاطب بما فى ظنه.
- (يا) لو عرف إخراج بعضهم و عدم الرضا من الباقين، و جب اعلام المخرج و استيذانه، لأنه أحق بالولاية، إلا مع خوف الضرر، أو خوف أدائه إلى علم الباقين و حصول مفسدة فيه منه.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (يب) لو أخرج حيث سوّغنا له الإخراج ثمّ أخرج الورثة عنه، فإن أمكنه إعلامهم و أمكن استدراك ذلك إما بأن يكون الجميع في عام واحد و لم تخرج الرفقة فيفسخ عقده خاصة و يردّ المال على الورثة، لأن ولايته مشروطة بامتناع الوارث من الإخراج، أو يكون في عامين و عام الورثة متأخراً عن عامه، فلا يخرجون شيئاً و يسترجعون المال من أجيرهم إن أقام الودعيّ بينة على الاستيجار عن الميت، و ان لم يقم بينة هل يكون قوله مقبولاً في حق الأجير الثاني ليتسلط على فسخ عقده؟

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- يحتمله قويًا، لأنّه أمين، و يحتمل ضعيفا عدمه، لأنّ الأصل صحة العقد و عدم نفوذ الإقرار في حق الغير، فحينئذ يحتمل ضمان الودعي قويًا، كما لو اشتركوا، و عدمه للإذن شرعا.

[١] لم نعر عليه في مظانه.

(١) لاحظ عبارة النافع في صدر الصفحة.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- (يج) لو علم سبق واحدة في الجملة أقرع.
- (يد) هذا الإخراج واجب على الفور، فيأثم بالتأخير و يضمن.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- قوله: «الرابعة: لو كان عند إنسان وديعة. إلخ».
- (١) الأصل في هذه المسألة ما رواه بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
- سألته عن رجل استودعني مالا فهلك و ليس لولده شيء و لم يحج حجة الإسلام؟ قال: «حج عنه و ما فضل فأعطيهم» «١».

(١) الكافي ٤: ٣٠٦ ح ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢ ح ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦ ح ١٤٤٨، الوسائل ٨: ١٢٨ باب «١٣» من أبواب النيابة في الحج.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و قد اشتملت الرواية على كون المال وديعة كما حكاه الأصحاب، و على كون الحجّ حجة الإسلام، و على كون المستودع مباشرا للحجّ، و اقتطاع الأجرة من الأصل، و قد قيدها الأصحاب بعلم المستودع أنّ الورثة لا يؤدّون، و إلّا و جب استئذنانهم، لأن الأصل يقتضى ذلك حذرا من التصرف فى مال الغير بغير إذنه، خرج منه ما لو علم عدم أدائهم، فيبقى الباقي.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و طردوا الحكم في غير الوديعة من الحقوق المالية كالدين و الغصب و الأمانة الشرعية، لاشتراك الجميع في كونه مال الميت الذي يجب إخراج الحج منه قبل الإرث. و الظاهر طرده في غير حجة الإسلام كالنذر و العمرة و قضاء الدين، و كل حق مالي يجب إخراجه عن الميت، و ان لم يوص به كالزكاة و الخمس. خرج بعضهم وجوب استيذان الحاكم مع إمكانه، و هو حسن مع القدرة على إثبات الحق عنده، لأن ولاية إخراج ذلك قهرا على الوارث و غيره اليه، و لو لم يمكن فالعدم أحسن حذرا من تعطيل الحق الذي يعلم من بيده المال ثبوته. و إطلاق النص إذن له. و الظاهر جواز استنابته فيه كما يجوز مباشرته. و القول في كون الحج هنا من الميقات أو من البلد كما مر.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و لو تعدّد الودعي و علم بعضهم ببعض توازعا الأجرة. و لو أخرجها بعضهم بإذن الباقيين فالظاهر الاجزاء لاشتراك الجميع في كونه مال الميت الذي يقدم إخراج ذلك منه على الإرث. و لو لم يعلم بعضهم ببعض و أخرجوا جميعاً أو حجّوا فلا ضمان مع الاجتهاد على الأقوى، و لا معه ضمنوا ما زاد على الواحدة. و لو علموا في الأثناء سقط من وديعة كل منهم ما يخصه من الأجرة و تحلّوا ما عدا واحدا بالقرعة ان كان بعد الإحرام.

لو كان عند شخص وديعة و مات صاحبها و كان عليه حجة الإسلام

- و لو حج كل منهم عالما بالآخر صح السابق خاصة. و لو أحرموا دفعة سقط من وديعة كل واحد منهم ما يخصه من الأجرة الموزعة و غرم الباقي. و لو علم أن بعض الورثة يؤدي دون بعض، فإن كان نصيبه يفي بأجرة الحج و الحق بحيث يعلم حصول الغرض و جب الدفع اليه و إلا فلا. و لو أمكن استيذان من يؤدي من غير صرف اليه و مباشرته الإخراج جاز. و المراد بالعلم هنا الظن الغالب المستند إلى قرائن الأحوال. و لو دفعه إليهم و الحال هذه ضمن إن لم يتفق منهم الأداء فإن المراد بالجواز هنا معناه الأعم، و المراد منه الوجوب لأنه من باب الحسبة و المعاونة على البر و التقوى، و الأمر في الرواية «١» دال عليه.